

روسيا والأزمة اليمنية؛

مَنْ كان بيته من زجاج...

■ حميدي العبدالله

دابّت كل من السعودية والولايات المتحدة على توجيه الاتهام لروسيا باستهداف المدنيين في سورية عبر الغارات التي يشنها الطيران الروسي ضد مواقع التنظيمات المسلحة.

وعلى الرغم من أن موسكو أوضحت أكثر من مرة أنها لا تستهدف المدنيين في سورية، وليس ثمة ما يدفعها لاستهدافهم، إلا أن التصريحات الأميركية والسعودية واظلت على توجيه الاتهامات لروسيا.

الإصرار على توجيه الاتهامات لروسيا دفع ممثل روسيا في الأمم المتحدة للرد على هذه الاتهامات الكاذبة، ولم يكتف بالإدلاء بتصريحات تنفي استهداف المدنيين من قبل الطائرات الروسية، بل ذهب أبعد من ذلك كما أشار مراسل صحيفة «الأخبار اللبنانية» في نيويورك وقال إن الحكومات الغربية «تتاجر بالشأن الإنساني السوري، بينما تغض العين عن الجرائم التي تحدث في اليمن بشكل يومي». جرائم قال عنها حرقياً «تمت بمساعدة مباشرة من الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى التي تتردد دموع التماسيح على ضحايا في سورية وتميز بين ضحية وأخرى... وعن دور ومؤهلية الولايات المتحدة بالجرائم التي تقع في اليمن والتي اضطرت للأمم المتحدة والهيئات الحقوقية الغربية، وهي أذرع السياسات الغربية لبيسط السيطرة والنفوذ، إلى استنكار ما تقوم به السعودية وطيران التحالف العربي، بل إن إحدى هيئات الأمم المتحدة تحدثت عن جرائم حرب وجرائم بحق الإنسانية في اليمن، عن ذلك كله قال مندوب روسيا فيتالي تشوركين «إن الولايات المتحدة هي التي تشرّف على تحديد الأهداف، وتزود الطائرات بالدعم والمساندة والخبرة»، أي أنها شريك كامل بالحرب على اليمن وتحمل المسؤولية عن كل ما يحدث هناك.

لم يقتصر رد روسيا على رد الاتهامات السعودية والأميركية على قاعدة «من كان بيته من زجاج لا يرمي الحجر على بيوت الآخرين» بل قررت إثارة وضع اليمن أسبوعيا في مجلس الأمن، وقررت إعادة النظر بسياستها التي لزمت الصمت وتجاهل ما يجري في اليمن على أيدي قوات التحالف التي تقودها السعودية، وبتواطؤ الغرب مع ما يحدث من خلال الصمت على الانتهاكات والتجاوزات التي تحصل.

لا شك أنه إذا ما نفذت روسيا تهديدها بعرض قضية اليمن ومناقشة هذه القضية أسبوعيا في مجلس الأمن، فإن هذا السلوك سسترتب عليه نتائج كثيرة، أبرزهذه النتائج تسليط الضوء على الارتكابات والتجاوزات التي تقع في اليمن عبر أعلى مندوب دولي، أي عرقلة أي قرارات وتسيويات في اليمن تصب في مصلحة السعودية والولايات للمتحدة.

حرب التفجيرات المتقلة

- خلال الشهرين الأخيرين حيث تدرجرت الانتصارات العسكرية الباهرة للجيش السوري وحلفائه على كل الجبهات من أرياف حمص وحماة ودرعا والقنيطرة إلى حيث الجوائز الكبرى في أرياف حلب برزت التفجيرات سلاحا بديلا للإرهاب.

- ضرب الإرهاب خلال الشهرين الأخيرين مجموعة من الضربات المؤلمة خصوصا في حمص وقرب السديرة زينبي في دمشق.

- لم يعد كفاية التعبير عن اليقين بأن هذه الأعمال الوحشية تعبير عن إفلاس الجماعات الرهابية، وإنما نتاج العجز عن تحقيق مكاسب في الميدان، وأنها انتقام أعمى من المواطنين عما لم يفلح المسلحون المدعون بشجاعة وبطولة وكذا وزورا بتحقيقه في وجه الجيش السوري وحلفائه.

- هذا كله صحيح لكنه لم يعد يكفي.

- الناس تنزف بصورة تستهدف قدرتها على الصمود، والإجراءات اللازمة لمنع هذا النوع من الحرب لا تقل أهمية عن الإجراءات العسكرية لمنع تقدم الجماعات الرهابية إلى هذه الأحياء.

- التجارب تقول إن الحدّ من خطر هذا النوع من الاستهداف ممكنة بالتعاون بين القوى الأمنية والناس.

- الأيكد أن هذا لن يغيّر في المشهد العسكري، لكن الكلفة غالية ويمكن تخفيضها على الأقل.

التعليق السياسي

صراع طائفي أم جيوبوليتيكي؟

■ **صهيب خزار***

إن ما يسمّى به«الصراع السني الشيعي» الذي طفا على السطح في السنوات الأخيرة والإعلان جاء مع ما يسمي به«الربيع العربي»، هو تصادم غير متجدد بتجليه الصلبي بين جموع السنة والشيعة، أي أن الصراع لم يصل إلى درجة القتال المسلح المباشر بين الطرفين، بل ما يمكننا تصويفه في هذه الشأن هو صراع إرادات جيوسياسية، «براغماتية قديمة» لكل فواعل دولية تحسب على الطرفين، بين من يعتبرهم البعض مظلمين بين السنة (السعودية، تركيا ويشكل أقل بعض التنظيمات السلفية الجهادية كت تنظيم «القاعدة» و«داعش»، وبين من يعتبرهم البعض ممثلين للشعبة (إيران، حزب الله، ويشكل أقل حركة أنصار الله البيضاء والحشد الشعبي العراقي) في دول عديدة من الشرق الأوسط (سورية والعراق واليمن والبحرين ولبنان»، أي أنّ الصراع لم يصل إلى درجة الاقتتال والتصفية بين الإنيابات على المستوى «الشعبي العملي» البعيد عن الإضافات السياسية، بين هذا المستوى لا يزال الصراع على مستوى الطروحات الفكرية والنقاشات الأيديولوجية، وهو متدرجة إلى الملتصق ولم يصل بدوره إلى الذروة، خاصة مع وجود طبقة وسطية معتملة في كلا المذهبين.

فلو نرجع للصرعات ذات الأهداف الجيوبوليتيكية التي تصفها بعض وسائل الإعلام على أنها صراعات مذهبية هي في الحقيقة صراع امتدادات وتوازيات إقليمية ودولية لا غير، فلو نرجع مثلا إلى تدخل حزب الله في سورية نرى أن هدفه ليس مذهبيا بل جاء في خضم ما يُسمّى في المعطى الاستراتيجي بالحرب الوفاقية أو الانتصافية التي جاءت في ظروف زمانية ومكانية خاصة جدا حتمت على التدخل على سورية بعد أن سيطرت العديد من التنظيمات المتطرفة «الجهادية»، المعادية على مناطق استراتيجية على الحدود السورية اللبنانية، وهو ما يعتبر خيار ضرورة بالنسبة إلى حزب الله الذي هدئت طرق إمداداته اللوجيستية وأواجه بذلك خطرا وجوديا مستقبليا بإمكانية دخول هذه المنطقت إلى العمق اللبناني وتهديد الحزب والدولة اللبنانية على السواء، لهذا فقد جاء التدخل بعيدا عن أي اعتبارات طائفية أو مذهبية.

كما يمكننا الإشارة إلى أنّ التحرك الإيراني في الشرق الأوسط في فترة ما يسمّى إعلاميا به«الربيع العربي» هو تحرك طبيعي يحكم أنّ إيران قوة إقليمية لها حلفاؤها ومصالحها في هذه المنطقة، كما هي الحال بالنسبة إلى السعودية أو تركيا اللتين سبّلتا تحركاتهما في هذه الفترة باتجاه معين دعمتا في بعض الحركات على حساب الأخرى خدمة لمصالحهما وتوجهاتهما الجيوسياسية، وقد لجأتا إلى تقديم كل ما في يدهما لإسقاط الدور الإيراني في المنطقة، ولجأتا لبناء تحالفات «عبر إقليمية» لتحقيق أهدافهما...

وقد كشفت الأزمة السورية طبيعة التحالفات القائمة بين الأطراف المتصارعة على الأرض، كما كشفت هذه الأزمة طبيعة الصراع القائم بين المحاور الإقليمية والدولية وهو الصدام البعيد كل البعد عن أي تجل ديني أو مذهبي أو إثني رغم المحاولات الميائسة لبعض وسائل الإعلام «المتطرفة» لإساق سمة الطائفية للنزاع في سورية بهدف حشد وتجييش أتباع المذاهب وبناء أرضية فكرية مشتركة تكون دعائفا وأساسها مصلحة الأمة العربية والإسلامية والأوقول كل شيء، وتغليب مصلحة الأمة على الصراعات التاريخية الضيقة، وهي النظرة التي أبعدت كل سبل تحويل النزاعات الإقليمية في العالم الإسلامي إلى حروب وصراعات طائفية...

ولقد باءت كل محاولات التجييش الطائفي والمذهبي في خضم هذه الأحداث المتعاقبة منذ سنة 2011 رجوعا إلى طبيعة التجاذب الفكري بين الطرفين الذي لم يصل إلى ذروته في الأمة الإسلامية منذ مئات السنوات نتيجة لوجود طبقة معتدلة ووسطية بين الطرفين تدعو إلى نبذ الخلافات التاريخية جانيا، وبناء أرضية فكرية مشتركة تكون دعائفا وأساسها مصلحة الأمة العربية والإسلامية والأوقول كل شيء، وتغليب مصلحة الأمة على الصراعات التاريخية الضيقة، وهي النظرة التي أبعدت كل سبل تحويل النزاعات الإقليمية في العالم الإسلامي إلى حروب وصراعات طائفية...

* باحث جزائري، المركز الدولي للدراسات الأمنية والجيوسياسية

www.cgsgs.com

البناء

التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث والدراسات الأميركية

ظاهرة التلاعب بتقارير الاستخبارات لتبرير سياسات البيت الابيض

التطورات الميدانية في سورية وتدايعاتها على مساعي المفاوضات الجارية تصدّرت المشهد الإعلامي الأميركي، إلى جانب اهتماماته بالوفاة المفاجئة لابزرن رموز التيار المحافظ وقاضي المحكمة العليا انتوين سكاليا، وما سيرتب عليها من جولة صدام جديدة بين البيت الأبيض وخصومه الجمهوريين في الكونغرس.

محور قسم التحليل سيتناول مسألة «تسييس التقارير الاستخباراتية» الأميركية، التي عادت مجدداً إلى الواجهة، وتصويب سهام الاتهامات إلى البيت الأبيض بتلويح مضمون ونتائج التقارير لتتساوق مع خطابه السياسي المغعم به«الإنجازات الميدانية» ضد تنظيم «داعش»!

أميركا بين التمدّد والانعزال

حدّث معهد كاتو صنّاع القرار على إيلاء جهود واهتمامات أكبر للمنطقة الجغرافية الخلفية، في نصف الكرة الغربي، والتي بدورها تترك تداعيات على السياسة الأميركية حيال منطقة الشرق الأوسط. وأوضح أنه كان ينبغي أخذ العبر من «المبادرة البرازيلية التركية المشتركة، عام 2010، لبده مفاوضات بتلويح مضمون ونتائج التقارير للنوي... والتي استطاعت بموجبها التوصل إلى التزام إيران بشحن نصف مخزونها من اليورانيوم المخصب إلى تركيا». وطالب المسؤولون باستخلاص العبر «والحاق بالوقائع الجديدة». وركّز سهام انتقاداته على المرشحة الرئاسية عن الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون، التي «ذهبت بعيداً في جهودها (اتّذاك) لسحق المبادرة واتهام إيران بأنها تستغلّ البرازيل وتركيا... مما استدعى رودا قورية من قادة البلدين بأنّ ما توصلا اليه مع طهران شكل انتصارا دبلوماسيا، وأنّ الدول التي تنتقدنا تفعل ذلك من موقع الغيرة والحسد».

سورية

اتهم معهد المشروع الأميركي السياسة الروسية بأنها «تؤسس لحرب باردة جديدة في حوض البحر المتوسط... إذ أنّ دعمها للرئيس الأسد لم يكن يوماً هدفها الأسمى، بل جزء من استراتيجية شاملة لروسيا لإعادة بناء موقعها الاستراتيجي في المنطقة». وأشار المعهد إلى تصريحات أدلى بها حديثاً الاميرال مارك فيرغسون، قائد القوات

لماذا العودة؟

تجدّدت الاتهامات للإدارة الأميركية بتلاعبها بالتقارير الاستخباراتية كي تتوافق وتتسق مع الرواية الرسمية بأنها تسدّد ضربات موجعة لتنظيم «داعش» أضحي بموجبهما بترتج تحت وطأة تلك الغارات.

مرة أخرى، برزت نشرة «ديلي بيست» في الانفراد بإثارة المسألة راهناً، بعد تقريرها الأصلي في شهر تشرين الثاني عام 2015، استندت فيه إلى تصريحات المدير السابق لوكالة الاستخبارات الدفاعية، مايكل فلين، وآخرين كبارا حول «التلاعب» المستمرّ بتقارير العاملين في الأجهزة المختلفة مضمونين في إيران حول برنامجها النووي... والتي صورة الجهود التي تقوم بها الإدارة الأميركية في محاربة «داعش».

وأوضحت النشرة الإلكترونية أنّ المشهد هذه المرة يتضمّن «اتهامات لم يتمّ الإفصاح عنها سابقاً، والتي قدّمت لمكتب مدير الاستخبارات الوطنية»، جيمس كلابر، تتضمّن إقراراً من المسؤولين عن المعلومات الاستخباراتية لمعرفةتهم المسبقة بما يعترى تلك البيانات من تحريف يطاول مصداقيتها وصحتها» وجدت طريقها إلى مكتب الرئيس أوباما. وسادتها لاحقاً صحيفتا «نيويورك تايمز» و«نيويورك بوست». وقالت الأولى إنّ ضمّي «المفتش العام للبنثاغون في إجراء تحقيق حول قيام مسؤولين عسكريين بتقديم تقارير مغلوطة عن تقدّم العمليات ضدّ داعش... جاءت بعدما توصل جهاز مخابرات (البنثاغون) الى الاتهام بتوظيف عدد من القيادات العسكرية العليا في التلاعب بمضمون التقارير الاستخباراتية، وتزييفها بالجملة، في ما يتعلق بسير العمليات في العراق وسورية، وتسليمها للمسؤولين وعلى رأسهم الرئيس أوباما، بعد مرورها وفحص صدقيتها وتدقيقها من قبل عدة مؤسسات داخلية ذات الصلة».

وأضاف تقرير المفتش العام أنّ القيادات العسكرية العليا اصدرت أوامر بالتوبيخ للمحللين الذين أصروا على التجرّد والمهنية بحجة أنهم «ندموا» إلى منحنى رسم صورة سوداوية للأوضاع الميدانية ضدّ داعش... «نيويورك بوست» أفادت أنّ «هناك ثورة مفتوحة تجري داخل المؤسسة الاستخباراتية الأميركية كي قيام أكثر من 50 من المحللين المضمضمين باتهام البيت الأبيض بالتلاعب بتقاريرهم حول تنظيم «داعش بطريقة منهجية لتكشف وجهة نظر الإدارة الحالية». إذن، لكشف عن نفوذ السلطة التنفيذية لتلويح التقارير المصنّفة سرية لأشخاص لم يات بجديد، لا في الكّم ولا في الحجم، والتي لا يستبعد بعض القيادات السياسيين لتلقي مضايميتها في خدمة «مخطط ما تحيكه واشنطن»، ضدّ دول معيئة تجمعها خصومة، بل يعتقد أنه محطة من محطات الصراع السياسي بين البيت الأبيض والقادة الجمهوريين لاستغلال المشهد الانتخابي.

يشار في هذا الصدد إلى اتهام إركان ادارة الرئيس السابق جورج بوش الابن بالانتقافية وتزييف المعلومات الاستخباراتية، لتبرير غزوه واحتلالها للعراق؛ ومطالبة عدد من أعضاء الكونغرس بمحاكمة بوش وكافة المتورطين معه.

من شأن المعلومات المتداولة اعلاذ ان تشكل ساحة صدام جديدة بين الكونغرس ومدير مكتب الاستخبارات الوطنية، التي تعرّضت مصداقية لشك والتساؤل سابقاً إبان مثوله أمام إحدى لجان الكونغرس، في أسبؤل الماضي، والتي فيق فيها بانه غيبت جهات متابع.

وقال كلابر للجنة القوات المسلحة بفيديو «من مقدّسات مهنة العمل الاستخباراتي عدم تسييس البيانات. لم وافق يوماً ولن تقاضى عنها حين برزها». وسعى إلى تبريد الامر بانه «مباغتة وعلواً اعلاميا... ومن الأفضل انتظار نتائج تقرير المفتش العام للوقوف عند مدى التسييس الذي قد تعرّضت له بيانات القيادة المركزية» للقوات الأميركية.

نمطية التزييف

عودة سريعة إلى تقرير «نيويورك تايمز»، 26 آب 2015، الأصلي والذي وردت فيه فقرة لافتة في سياق تفسيرها ومدى نفوذ وسطوة وكالة الاستخبارات الدفاعية في مضمون التقرير الاستخباري الدوري المعروف به«تقويم الاستخبارات الوطنية»، إبان الحرب الأميركية على فييتنام، جاء فيه أن معدي التقرير، حزيران 1967، توصلوا إلى نتائج مفادها أنه «من المستبعد أن يأتى الولايات المتحدة الهزيمة بقوات فييتنام الشمالية بيد» والذين وفق رواية الصحيفّة تمّ «تخيلهم باستمرار من قبل مرؤوسيهم... لاعتقادهم بأنّ الانتصار على الابواب شريطة نشر مزيد من القوات العسكرية».

التضليل الذي قام به كلابر لأعضاء الكونغرس، حسب تقرير «ديلي بيست» سالف الذكر «لم يكن أول مرة، بل اضحي يشبه نونجدا معتمداً»، سيما في إصراره السابق على عدم انحراط وكالة الأمن القومي في التجسس على الاتصالات الداخلية للأميركيين، وما لبث أن فدّه تقرير ادوار سنودن بالوقائق. زعم كلابر لاحقاً أنّ «ذاكرته خانته» في هذا الصدد، مستكثراً «الضجة الإعلامية» المرافقة.

ضابط الاستخبارات المركزية السابق، بول بيللر، الذي

البحرية في أوروبا وأفريقيا، وزعم فيها «أنّ القادة الروس أعربوا بصراحة عن إنشاء تواجد دائم لبلادهم في منطقة البحر المتوسط، والإفلات مما يعتبرونه تطويقاً عسكريا من قبل حلف الناتو، والعقوبات الاقتصادية والعزلة السياسية». وزعم المعهد أنّ القيادة الروسية «نشرت أسلحة في سورية لا علاقة لها بالحرب ضدّ الإرهاب، منها بيع سورية صواريخ كروز مضادة للسفن ونشرها نظماً متطورة للدفاعات الجوية هناك». وأعرب المعهد عن اعتقاده بأنّ تلك الأسلحة «ترمي إلى حرمان حلف الناتو من القدرة على حرية الحركة في شرق البحر المتوسط».

استكمل المجلس الأميركي للسياسة الخارجية لهجة التحذير من روسيا، متسائلاً أنّ كان ما نشهده من تطورات متسارعة «تدل على بدايات لحرب عالمية ثالثة في سورية... بخلاف ما يصرّ عليه الرئيس باراك أوباما بأننا لسنا في معرض حرب باردة جديدة، لكن روسيا تعارض ذلك». وأضاف المجلس أنّ موسكو عازمة على الفوز بهذه الجولة... بخلاف حرب الوكالة في أفغانستان في عقد الثمانينات؛ و«كلانا في الأقليم، لبنان وإيران والعراق، يتفوقون قتالياً على وكلائنا».

جدّد معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى دعوته إلى إنشاء مناطق آمنة في سورية رغم «معارضة روسيا التي وصفتها بأنها بمثابة تدخل عسكري مباشر». وأضاف أنه في حال الضمّي بإنشاء تلك المناطق فإنّ ردّ موسكو المرجح «الانخراط في عمليات اشتباك صغيرة محدودة والتهديدات، تقارب تدخلها في أوكرانيا، وتكتيف أوجه تدخلها عبر قوافل الإمدادات والمساعدات الإنسانية.

اعرب معهد كارنيغي عن اعتقاده بأنّد «أفاق مستقبل سورية مرتبط بجيرانه»، إذ أنّ القوى الإقليمية في الشرق الأوسط «تصدّر المشهد الراهن وتتحكم بتحوّلات – حرقياً، وأضاف «إنّ الوضع الراهن بتوازناته الإقليمية قد يمتدّ لنحو عقدين»، مما يعني «تلاشي فرص السلام مقابل مزيد من القتال». ورجح المعهد تراجع دور القوى الخارجية «التي لا تملك سوى إدراك محدودا حقيقة ما يجري، بيد أنّ مسؤوليها الرئيسية تتمحور حول استنباط الحلول، مهما كانت غير مكتملة».



كلابر



ريغان

أضحي من أشدّ معارضي سياسة الرئيس جورج بوش الابن في العراق، أوضح في مقال نشره في دورية «فورين أفيرز»، الأول من آذار 2006، مخاطر تزييف التقارير الاستخباراتية قائلا: «جرح الحقيقة تتمّ عملية تسييس البيانات الاستخباراتية بطريقة بارعة، وقد تتظلمر في عدة تشكيلات، المضمون هو الركيزة الهامة». قبل بدء العدوان الأميركي على العراق بزمن طويل، آذار 2003، قال «انضح أن ادارة الرئيس بوش (الابن) ... تستجالح التحليلات التي تشكك بقرار الذهاب إلى الحرب وسترحب بتلك التي تؤيد قرارا بهذا الخصوص».

وأوضح بيللر ما يدور في خلد معدي التقارير الاستخباراتية «التوافقون للفت انتباه مرؤوسيهم إلى جوهرهم، خاصة انتباه يرافقه الرضى، من قبل صناع القرار السياسي الذي يعدّ بواقف للنجاح». وأضاف أنّ بعض محلي المعلومات الاستخباراتية قد يميلون إلى صياغة ما يرغب مسؤولوه الكبار بقرائه لنيل رضاهم على حساب الموضوعية بالموضوعية والتجرد».

يشار إلى أنّ بيللر، بعد تقاعده من منصبه، أعرب عن أسفه للدور الذي قام به، أو اضطر اليه، في صياغة بعض أجزءا تقرير «تقويم الاستخبارات الوطنية»، الذي تمّ تسخيره في خدمة التبريرات لشنّ العدوان. وفي معرض شرحه لوطاة الضغوط التي تعرّض لها وزملاؤه آنذاك، اعيد بيللر إلى الأذهان نمطية تلاعب القيادة المركزية بالتقارير الواردة المشار اليها في تقرير «نيويورك تايمز» و«ديلي بيست»، في انتهاك صراخ للقوانين الرامية إلى منع التلاعب بإدخال تعديلات على التقارير الاستخباراتية بغية تحقيق أهداف سياسية.

أشار بعض ضباط الاستخبارات «المثقفين» إلى تسخيرها بيزامة التحقيق الجاري لحصر مداه في القيادة المركزية فحسس، التي ليست سوى أحد المكونات للتقارير الاستخباراتية المختصة بشؤون الإرهاب و«داعش» بكافة تصنيفاتها السرية. ويضيف هؤلاء في تقرير لمعهد كاتو للاحيات والدراسات، 31 آب 2015، أنه لو قدر لمجريات التحقيق المفضي إلى مدياتها الأبعد، فإنها ستشتمل «كافة مكونات الأجهزة الاستخباراتية المكلفة بإصدار تحليلات دورية وتقارير تقييم لأيّ مجموعة... ومن شأنها أيضا تضمين تقارير تترزع عنها صفة السرية وتضغها في دائرة التداول العام».

السؤال المركزي والجوهري في أنّ يتعلّق بالهدف النهائي «لمعلومات الاستخباراتية المنقّحة»، هل تصبّ في خدمة رواية السلطة التنفيذية وأغراضها بشكل خاص ومحدد، أم ترمي إلى تضليل الجمهور والراي العام بالدرجة الأولى وبطرق ملتوية وتضليلية كما ثبتت تجارب الحروب الأميركية في عدوانها على فييتنام والعراق وليبيا وسورية، للحظة.

تسخير التقارير الاستخباراتية في خدمة الجمهور العسكري ليس مهمة شاقة وليجأ اليها معظم الرؤساء الأميركيين لحشد الراي العام وراء سرديّة حيثك بدقّة. استطاع الرئيس الأسبق ليندون جونسون الاستمرار في شنّ حربه الداخلية والترويج لنجاح «استراتيجية الاستنزاف»، في فييتنام، بإلستناد إلى المعلومات «المنقّحة» والهادفة، متصامنا بذلك مع تنامي الرفض الشعبي وفي أزقة الكونغرس لاستمرار الحرب.

مصر

حدّث مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الحكومة المصرية على «القيام بإجراءات اقتصادية، منها استصدار قانون استثمار جديد وتعويم الجنيه... وفي نفس الوقت الحفاظ على استقرار الأمن، الذي أضحي مقلقا في عموم البلاد». وأضاف أنّ «التغيير الإيجابي، حين انطلاقه، سيوضح لدول العالم أنه ينبغي عليها تأييد مصر تجاريا والاستثمار فيها». وأردف أنّ وجهة مصر تحدّد توجهات المنطقة برمتها «إذ عندما تحوّلت مصر إلى «النهج الإسلامي»، طغت الصيغة الإسلامية على المنطقة؛ وأنّ تعرّثت مصر، فستهمّز كامل المنطقة أساقا معها».

أزمة شرعية الحكم

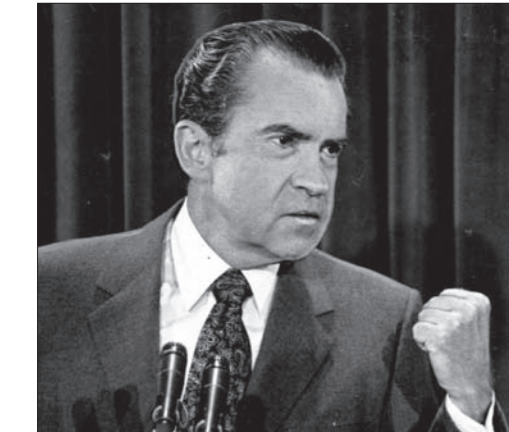
نشر معهد كارنيغي نتائج دراسة استطلاعية لآراء النخب العربية في أزمة الحكم التي تعصف بالمنطقة بعد انقضاء خمس سنوات على أحداث الربيع العربي»، شملت ليبيا وسورية واليمن، قائلا أنّ جذور «أزمة الشرعية التي أسهمت في اطلاق الحراك لم تفقد صداها أو ضرورتها». وأضاف أنّ النتائج دلت على «شبه إجماع بين أقطاب النخب حول شدة الاستياء من إجراءات الحكومات المختلفة لمعالجة التحديات الماثلة» وأردف أنّ «مشاعر الياس لها جذور عميقة في عدد من دول المنطقة الآيلة للانهيار... وتندب النخب حظها في صعوبة تسلم زمام الحكم وتحديات في ظل أوضاع أودت بها إلى الانقراض من الوجود».

إيران

استعرض مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية تأثير دخول النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية، معربا عن اعتقاده بأننا سنشهد «ارتفاعا في معدل الصادرات النفطية الإيرانية... على الرغم من الهبوط الحادّ في الأسعار العالمية وأدنى من معدلات ما كان يعتقد لها عند بدء التفاوض وتوقيع اتفاقية التعاون الشامل المشتركة». وأضاف «أنّ التوقعات الأولية لدخول إيران السوق العالمية بنيت على فرضية إقدامها على ادخال إصلاحات اقتصادية داخلية كبيرة... بإقامها مخططات إيران التي استندت إلى رؤى اقتصادية تتيح لها استثمار عادات نفطية تستند إلى أسعار مرتفعة للسلمعة التي من شأنها تحفيز النمو للاقتصاد الإيراني».



بوش الاب والابن



نيكسون

أهمية رواية درم هيللر لا تكمن في رسده الحدث من الداخل، وان لم يات بجديد يذكر، بل لكونه مسؤولا رفيع المستوى عن العمليات في مناطق متعدّدة من العالم، منها ترؤسه القسم الأوروبي في وكالة الاستخبارات المركزية، امتدّت خدمته على مدى 30 عاما، قبل أن يتقاعد عام 2003.

نهج التسييس

تلويح المعلومات لخدمة أهداف معيّنة يضرّب جذوره عميقا في التاريخ، ومن غير المستبعد أن نشهد قيودا عليه أو نهاية له، ويفضل النظر في أعمق الرؤى والاستنتاجات المتحازة وما يمكن ان تؤدّي اليه من نتائج.

لجوء القيادات السياسية للتلاعب بالمعلومات يبرزها إقدامها على اتخاذ مواقف سياسية حادة عادة ما تراقفها معارضة شعبية قوية؛ كما يدلنا التاريخ على الحروب العدوانية في فييتنام والعراق ويوغسلافيا... أمام هذا المشهد في المعلومات الاستخباراتية الأميركية ينبغي طرح تساؤلات جريئة، أبرزها: هل هناك فائدة ما تترجى من روايتها على السياسة الخارجية الأميركية؛ هل تؤدي أوان التأيير على وجهة المعلومات المغفلة والدخول في نقاش حولها، وهل تؤدّي بنا إلى التوقف عند عتبة اليأس التي وصل اليها صناع القرار؛ ما هي التداعيات التي سترتكبها على مجمل العلاقات مع جمهور الناخبين والكونغرس ومنظومة الأجهزة الاستخباراتية.

تعود للتذكّر بإبعاد الداخلية لأهداف الإدارات المتعاقبة من وراء المعلومات «المنقّحة»، التي حثت لاستهلاك المحلي وأعيدت صياغتها لتخفيف حدة المعارضة السياسية الداخلية.

ضباط الاستخبارات المركزية، أشهرها لجنة «فرانك تشيرتش»، في بداية عقد السبعينات، أطلحت بهيبة الوكالة وأضرت بها في نظر الجمهور، واستمرّ بها الأمر خلال عهد الحرب الباردة. إدلاء جيمس كلابر بشهادة كاتبة أمام الكونغرس، والرئيس أوباما في الاستخفاف بقدرات «داعش» القتالية، بداية الأمر.

لجان التحقيق السابقة في تجاوزات وكالة الاستخبارات المركزية، أشهرها لجنة «فرانك تشيرتش»، في بداية عقد السبعينات، أطلحت بهيبة الوكالة وأضرت بها في نظر الجمهور، واستمرّ بها الأمر خلال عهد الحرب الباردة. إدلاء جيمس كلابر بشهادة كاتبة أمام الكونغرس، والرئيس أوباما في الاستخفاف بقدرات «داعش» القتالية، بداية الأمر.

ضباط الاستخبارات المهنئون يستحضرون بعض القيم والمبادئ التي ينبغي الحرص على التصكك بها، لا سيما أنّ مسائل السرية يجب ان تبقى حبيسة أنراج مهنة التجسس، وتلويحها بمبادرة وبراعة في تحقيق أهداف محدّدة تأخذ بعين الاعتبار التداعيات السلبية الناجمة والإعداد لها. ويضيف هؤلاء أنّ دروس التاريخ المستخلصة تدل على ضرورة شدّ الأنظار على عدم صلاحية قاعدة التحكم بتداعيات قضايا سياسية غير مريحة خلال فترة زمنية قصيرة لأنّ الحقيقة ستظهر في نهاية المطاف.